

السبل البديلة لتسوية المنازعات المتصلة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية*



* قام بإعداد هذا الموجز من أجل الويبو الدكتورة جين أندرسون، الأستاذة المساعدة بمركز التراث والمجتمع التابع لقسم الأنثروبولوجيا في جامعة ماساشوسيتس، والأستاذة المساعدة في القانون في كلية الحقوق بجامعة نيويورك.



تعتبر السبل البديلة لتسوية المنازعات بديلا لأنظمة المحاكم الرسمية لمعالجة منازعات الملكية الفكرية التي قد تنشأ فيما يتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وتتسم هذه المنازعات غالبا بالحساسية ويمكن أن يتباين أطرافها تباينا كبيرا من المنظور الثقافي والاقتصادي. ولكن السبل البديلة لتسوية المنازعات تجعل الأطراف أنفسهم يتحملون مسؤولية فض النزاع وتمكنهم من مراعاة قضايا أخرى غير القواعد والمعايير القانونية. ولهذا أهمية خاصة نظرا إلى الأبعاد القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية المعقدة للمنازعات التي تنشأ حول المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

وتوجد لدى الشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية احتياجات وتوقعات خاصة فيما يتعلق بالملكية الفكرية. حيث تتداخل القضايا المتصلة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية غالبا تداخلا شديدا معقدا مع القيم الثقافية فيما يتعلق بالمعارف وتداولها واستخدامها. وينطوي الكثير من الخلافات على مسائل تتعلق بالاستخدام الملائم من الناحية الثقافية، ومشاركة المعارف، ونسب المصنفات إلى أصحابها الحقيقيين. وقد لا تكون الدعاوى لدى المحاكم قادرة على إيجاد حل لهذا النوع من القضايا، التي ليس لها غالبا أساس قانوني معترف به. فهذه الدعاوى في الواقع لا تعالج عادة إلا المسائل القانونية. بل إن التقاضي قد يغيب الشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية التي قد تواجه صعوبات في النفاذ إلى النظام القانوني، سواء من الناحية المالية أو المادية، وفي رفع دعاوى قضائية للحصول على ما تطالب به. وبالإضافة إلى ذلك، فإن طابع الخصومة الذي تتسم به الدعاوى القضائية يمكن أن يشكل حاجزا يعوق الحوار البناء.

ولهذه الأسباب، تعتبر السبل البديلة لتسوية المنازعات عنصرا مهما من مجموعة الخيارات المتاحة للشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية وغيرها من المستخدمين لتسوية المنازعات. كما أنها تكمل الجهود البذولة حاليا من أجل إعداد صك قانوني دولي لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي ولتنظيم العلاقة بين الملكية الفكرية والنفاذ إلى الموارد الوراثية ومشاركة منافعها. وبإلخص هذا الموجه القضايا الرئيسية المتصلة باستخدام السبل البديلة لتسوية المنازعات في سياق المنازعات المتصلة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

ما هي السبل البديلة لتسوية المنازعات؟

ترمي السبل البديلة لتسوية المنازعات إلى تسوية المنازعات بطرائق ليس فيها خصومة بغية التوصل إلى نتائج تحقق تبادل المنافع بين جميع الأطراف. ويمكن أن تتسم السبل البديلة لتسوية المنازعات بالحساسية تجاه المسائل المتفردة التي تدخل في صلب كل نزاع، وهكذا يمكنها أن تحدد مسارات ملائمة لمعالجتها.

إن السبل البديلة لتسوية المنازعات هي بديل للتقاضي. حيث يمكن اللجوء إليها كوسيلة لفض النزاعات بين عدد من الأطراف التي تتفاوت مستويات نفاذها إلى المشورة القانونية. وتتميز السبل البديلة لتسوية المنازعات بأنها تستخدم إجراءات رسمية وإجراءات غير رسمية أيضاً، فتتيح بذلك خيارات تتجاوز تلك التي يتيحها التقاضي، وتجعل الأطراف أقدر على أن تشارك بنفسها في تحديد بارامترات النزاع وأنسب الطرائق للتوصل إلى حل.

وتعتمد السبل البديلة لتسوية المنازعات على أربعة أساليب رئيسية هي التفاوض والوساطة والتحكيم وقانون التعاون (وترد في موضع لاحق تفاصيل أكثر عن الوساطة والتحكيم). ورغم وجود اختلافات بين هذه الأساليب، فإنها كلها تتيح مسارات مرنة ترمي إلى تعزيز فهم الأطراف للقضايا المطروحة في النزاع، كالتاريخ والسياسة. ويمكن لهذا أن يساعد في تحديد العناصر الرئيسية التي تقع في قلب النزاع، ويساهم بذلك في حلها بطرائق تلائم كل حالة.

ويمكن أن تكون الأطراف المحكّمة إلى السبل البديلة لتسوية المنازعات من الأفراد أو الجماعات أو التجمعات أو المنظمات أو الشركات أو الدول. ولما كانت هذه السبل غير مرتبطة بالضرورة بأي نظام محاكم وطني معين، فإنها تكون ملائمة بوجه خاص إذا كان النزاع بين أطراف من بلدان مختلفة أو تابعة لأنظمة قانونية متعددة. ويمكن للسبل البديلة لتسوية المنازعات أيضاً أن تكون استراتيجية مفيدة في المنازعات بين الجماعات الأصلية والتقليدية والمحلية نفسها.

فمثلاً، كان يمكن للسبل البديلة لتسوية المنازعات أن تمثل خياراً في النزاع الذي نشأ عام 2013 بشأن مزاد سبعين قناعاً من أقنعة قبائل الهوبي والزوني، والذي أقيم في العاصمة الفرنسية باريس. وتعتبر هذه الأقنعة، التي صنعت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في أمريكا الشمالية، مرغوبة بشدة من قبل هواة الجمع. ولكنها من وجهة نظر

الشعوب الأصلية، تعتبر أشياء مقدسة وتحتوي على عناصر ثقافية وروحية لا تزال تحتفظ بتأثيرها ومعناها في إطار الممارسة الثقافية المعاصرة لدى الزوني واليهوي. وكان النزاع يدور حول تحديد المالكين الشرعيين لهذه الأئقنة. وأثار النزاع مسائل قانونية وغير قانونية عن ظروف الحياة البدئية ومن ثم الحق في إعادة البيع، والأصالة، وحقوق الملكية الخاصة المستمرة، وكذلك حقوق الملكية الفكرية الأساسية المتعلقة بنسخ صور الأئقنة والنفاذ إلى المعارف الثقافية المتجسدة فيها والسيطرة عليها. ومع تعدد المجالات القانونية، واختلاف المواقف الثقافية، كان من الممكن للسبل البديلة لتسوية المنازعات أن تتيح مراعاة العناصر غير القانونية، ولا سيما المعنى الثقافي للمصنفات.

الوساطة

الوساطة هي إجراء غير ملزم ينطوي على تشكيلات قليلة وتقوم فيه الأطراف طواعية بعرض النزاع لإيجاد حل له. ويتولى وسيط محايد مساعدة الأطراف في التوصل إلى تسوية تحقق الرضا المتبادل وتقوم على المصلحة. وبالعكس الدعاوى القضائية، تمكّن الوساطة الأطراف أنفسهم من تحديد هيكل التسوية وشروطها. ويعمل الوسيط مع الأطراف لتحديد أفضل إطار للوساطة وكيفية تنفيذه، ويشمل ذلك تحديد القضايا المهمة التي ينبغي مناقشتها. والوساطة عملية سرية، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك، وتستطيع الأطراف الانسحاب منها في أي وقت. كما يمكن للوساطة أن تعالج أيضا مسائل غير قانونية. وهي تشجع الأطراف على إجراء حوار حول رؤية كل منهم للنزاع، والعمل معا من أجل التوصل إلى حل يراعي القضايا التي تهم كل طرف. ولا يوجد أي طرف خارجي يفرض أي قرار أو حل. وليست الوساطة ملزمة ولا يمكن إلزام أي طرف فيها بقبول نتيجة لا يريدتها.

التحكيم

التحكيم هو إجراء أكثر رسميّة من الوساطة. وهو يختلف عنها في جوانب عديدة رغم أنه يشترك معها في بعض المبادئ، ويتم فيه عرض النزاع، باتفاق الأطراف، على محكم واحد أو أكثر، ويصدر المحكم قرارا نهائيا وملزما. ويعمل التحكيم مثل المحكمة، ولا تستطيع الأطراف أن تنسحب انسحابا فرديا من الإجراءات بعد الشروع فيها. إلا أن التحكيم، على خلاف

إجراءات المحاكم، يسمح للأطراف باختيار محكم ملائم، وبأن تكون الإجراءات سرية. وتصدر المحكمة أو هيئة المحكمين الحكم النهائي، الذي يسمى «قراراً». ويركز التحكيم أيضاً على الأوضاع القانونية للأطراف ويتخذ قرارات بالاستناد إلى القانون الموضوعي المعمول به. ويكون أي قرار نهائي ملزماً للأطراف ويمكن إنفاذه دولياً بموجب اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك، 1958).

مزايا الوساطة والتحكيم في المنازعات المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية

للسبل البديلة لتسوية المنازعات، ولا سيما الوساطة والتحكيم، مزايا كثيرة في المنازعات المتعلقة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. حيث يمكن لهذه المسارات أن تتحرى عن المظالم بطرائق تعترف بالأنظمة المختلفة للقيم الثقافية لدى الأطراف. كما يزيد أيضاً احتمال تلبيتها للاحتياجات المباشرة وتدعيمها للعلاقات الجديدة بين الأطراف. وثمة ميزة أخرى تتمثل في أنها تستطيع أن توفر إجراء محايداً واحداً يمكن أن يتعامل مع ولايات قضائية متعددة. وهكذا يستطيع الأطراف التوصل إلى حلول تتجاوز نطاق تلك التي تسمح بها الدعاوى القضائية. ومن الأهمية بمكان أن السبل البديلة لتسوية المنازعات تشجع أيضاً اختيار الوسطاء أو المحكمين المحايدين ذوي الخبرة والتجارب في القضايا المطروحة، أو المختارين من الجماعات الأصلية، أو ذوي العرفة بالمسائل القانونية المتعلقة بالشعوب الأصلية. وتنطوي ميزة أخرى للسبل البديلة لتسوية المنازعات على التمكين من إنهاء النزاع في إطار زمني معقول. وتسلط الفقرات التالية الضوء على مزايا معينة للشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية، وكذلك لغيرهم من المستخدمين.

مزايا في مصلحة الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية والمحلية

توفر السبل البديلة لتسوية المنازعات للشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية سياقاً لتسوية المنازعات يعترف بالشواغل الثقافية والأخلاقية والتاريخية القائمة فيما يتعلق بالملكية الفكرية واستخدام الغير للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

- تتيح السبل البديلة لتسوية المنازعات فرصة لما يلي:
- الاعتراف بأنظمة القيم المختلفة؛
- التمكين من إدماج مسارات القانون العرفي؛
- الاعتراف بالعناصر القانونية وغير القانونية في النزاع؛
- توفير سبل انتصاف ملائمة من الناحية الثقافية.

وهناك ميزة أخرى هي أن الجماعات نفسها تستطيع أن تشكل طرفا وتستطيع الشعوب الأصلية والجماعات التقليدية أن تمثل نفسها ولا تضطر إلى الاعتماد على مستشار قانوني يتقاضى أتعابا باهظة أو لا يمكن الوصول إليه. وقد يتم تسيير الإجراءات أيضا باللغة التي تختارها.

مزايا في مصلحة المستخدمين الآخرين

فيما يتعلق بالمستخدمين الآخرين، ومنهم المتاحف ودور المحفوظات والمكتبات ومعاهد الأبحاث والجامعات والأفراد والمؤسسات الصناعية، توفر السبل البديلة لتسوية المنازعات وسيلة للاعتراف بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية المترابطة في المطالبة وإيجاد حل لها.

- تتيح السبل البديلة لتسوية المنازعات فرصة لما يلي:
- إنشاء علاقات بين الجماعات والمؤسسات؛
- الحد من العداء وسوء الفهم؛
- شرح الدوافع والنوايا بطريقة يقل فيها الطابع الرسمي وطابع الخصومة؛
- الدخول في حوار وتهيئة ظروف تساعد على فهم الاختلافات الثقافية؛
- إضافة قيمة للمنتجات المحتملة المشتقة من المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية.

للسعوب الأصلية الحق في إجراءات عادلة ومنصفة من أجل حل الصراعات والخلافات مع الدول أو الأطراف الأخرى وفي صدور قرار سريع في هذا الشأن، كما لها الحق في سبل انتصاف فعالة من أي تعد على حقوقها الفردية والجماعية. وتراعى في أي قرار من هذا النوع عادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدها وقواعدها ونظمها القانونية وحقوق الإنسان الدولية. المادة 40 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

التحديات المحتملة في السبل البديلة لتسوية المنازعات

يمكن أن تساعد السبل البديلة لتسوية المنازعات على حل سوء التفاهم بشأن العناصر المعقدة في قانون الملكية الفكرية، والطرائق التي يتم وفقا لها تفسيرها وفهمها وإدراكها في المحيط التجاري وغير التجاري. إلا أن السبل البديلة لتسوية المنازعات ليست بديلا للحماية القانونية للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية، وينبغي فهمها باعتبارها استراتيجية مكملة أو وسيلة إضافية لتسوية المنازعات. وينبغي لأي مسار من مسارات السبل البديلة لتسوية المنازعات التي تعالج المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية أن يتوافق مع احتمال وجود اختلافات بين الثقافات من بدايته، ويتيح إمكانية إدماج مسارات وبروتوكولات القانون العرفي عند الضرورة.

الخلاصة

توفر السبل البديلة لتسوية المنازعات بديلا للتقاضي من أجل تسوية النزاعات المتصلة بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وذلك لأن القضايا التي تنشأ لا تنطوي فقط على اتخاذ قرار بشأن المطالبات القانونية المتنافسة، بل تتضمن أيضا مصالح ومسؤوليات مترابطة بطريقة معقدة، تتطور من خلال الاحتكاكات التاريخية والمعاصرة مع الشعوب الأصلية وتظل قائمة عند الجماعات التقليدية والمحلية. وهكذا فإن السبل البديلة لتسوية المنازعات يمكن أن تسمح بفهم أكثر اكتمالا وشمولا عن تحديد ما له أهمية. ولن يمثل هذه الأهمية.

ومن ثم فإن السبل البديلة لتسوية المنازعات تمثل عنصرا مهما من مجموعة الخيارات المتاحة للشعوب الأصلية والجماعات التقليدية والمحلية وغيرها من المستخدمين. وهي ليست بديلا للجهود المبذولة حاليا من أجل التوصل إلى صك قانوني دولي. بل هي بالأحرى أداة تكميلية، يمكن أن تعزز إمكانية تطبيق أية صكوك دولية تهرم في المستقبل وتعزز فعالية هذه الصكوك.

خدمات الويبو في التحكيم والوساطة

أنشئ مركز الويبو للتحكيم والوساطة عام 1994 ليقدم خيارات السبل البديلة لتسوية المنازعات من أجل تسوية المنازعات التجارية الدولية بين الأطراف الخاصة. ويضطلع بالوساطة والتحكيم وإجراءات اتخاذ القرار في المركز خبراء محنكون في مجال تسوية المنازعات عبر الحدود، لذلك فإن هذه الخدمات التي يقدمها المركز تعتبر ملائمة بصفة عامة لتسوية منازعات الملكية الفكرية.

وكجزء من الخدمات التي تقدمها الويبو لبعض القطاعات المعينة كسبل بديلة لتسوية المنازعات، يقدم المركز خدمات تسوية المنازعات وإسداء المشورة وإدارة القضايا لمساعدة الأطراف على تسوية المنازعات التي تنشأ في مجال الفن والتراث الثقافي. وقد شملت إجراءات السبل البديلة لتسوية المنازعات التي توفرها الويبو في هذا المجال أطرافا عديدة، منها الفنانين والمعارض الفنية والمتاحف والجماعات الأصلية والمحلية. فمثلا، قام المركز "بمساعيه الحميدة" في موضوع خلاف بين أحد المتاحف وإحدى الجماعات الأصلية يتعلق باسترداد مادة ثقافية، ومسائل أخرى متصلة بالملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المركز يعمل الآن بالاشتراك مع المجلس الدولي للمتاحف في مجال تقديم خدمات الوساطة في المنازعات المتعلقة بالفن والتراث الثقافي.

وفي مجال التنوع البيولوجي، قدم المركز مساعدة تقنية إلى أمانة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في إعداد قواعد الوساطة في المنازعات فيما يتعلق بالاتفاق الموحد لنقل المواد.

ويمكن العثور على مزيد من المعلومات عن المركز في: www.wipo.int/amc/ar/؛
وعن الخدمات التي يقدمها لتسوية المنازعات في مجال الفن والتراث الثقافي في:
www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/art/
وعن الخدمات التي يقدمها لتسوية المنازعات في مجال التنوع البيولوجي في:
www.wipo.int/amc/en/center/specific-sectors/biodiversity/

جين أندرسون، 'On Resolution, Intellectual Property and Indigenous Knowledge Disputes Prologue' *Landscapes of Violence*, 2(1), 2012

توني باومان وخوانيتا بوب، *Solid Work you Mob are Doing': Case studies in Indigenous dispute resolution and conflict management*. 2008

كاثرين بيل وديفيد كاهان، (محرران) *Intercultural Dispute Resolution in Aboriginal Contexts*, 2004

كارلو أوسي، 'Understanding Indigenous Dispute Resolution Processes and Western Alternative Dispute Resolution: Cultivating Appropriate Methods in Lieu of Litigation' *Cardozo Journal of Conflict Resolution* 10: 163, 2008

غاليت سارفاتى، 'International Norm Diffusion in the Pimicikamak Cree Nation: A Model of Legal Mediation' *Harvard International Law Journal* 48, 2007

سارة تويريش، 'Art and Cultural Heritage Dispute Resolution'، مجلة الويو، 2009، العدد الرابع.

كريستيان ويشارد وفيند فيندلاند، "Mediation as an Option for Resolving Disputes between Indigenous/Traditional Communities and Industry"، في *Art and Cultural Heritage: Law, Policy, and Practice*، باربره هوفمان (محررة)، 2006.

مركز الويو للتحكيم والوساطة، مراجع عن التحكيم والوساطة في مجال الملكية الفكرية، www.wipo.int/amc/en/center/bibliography/general.html

